يونيو 2025

EUROPEAN INSTITUTE OF PEACE

استعادة أجندة المرأة والسلام والأمن في السودان: ورقة معلومات أساسية

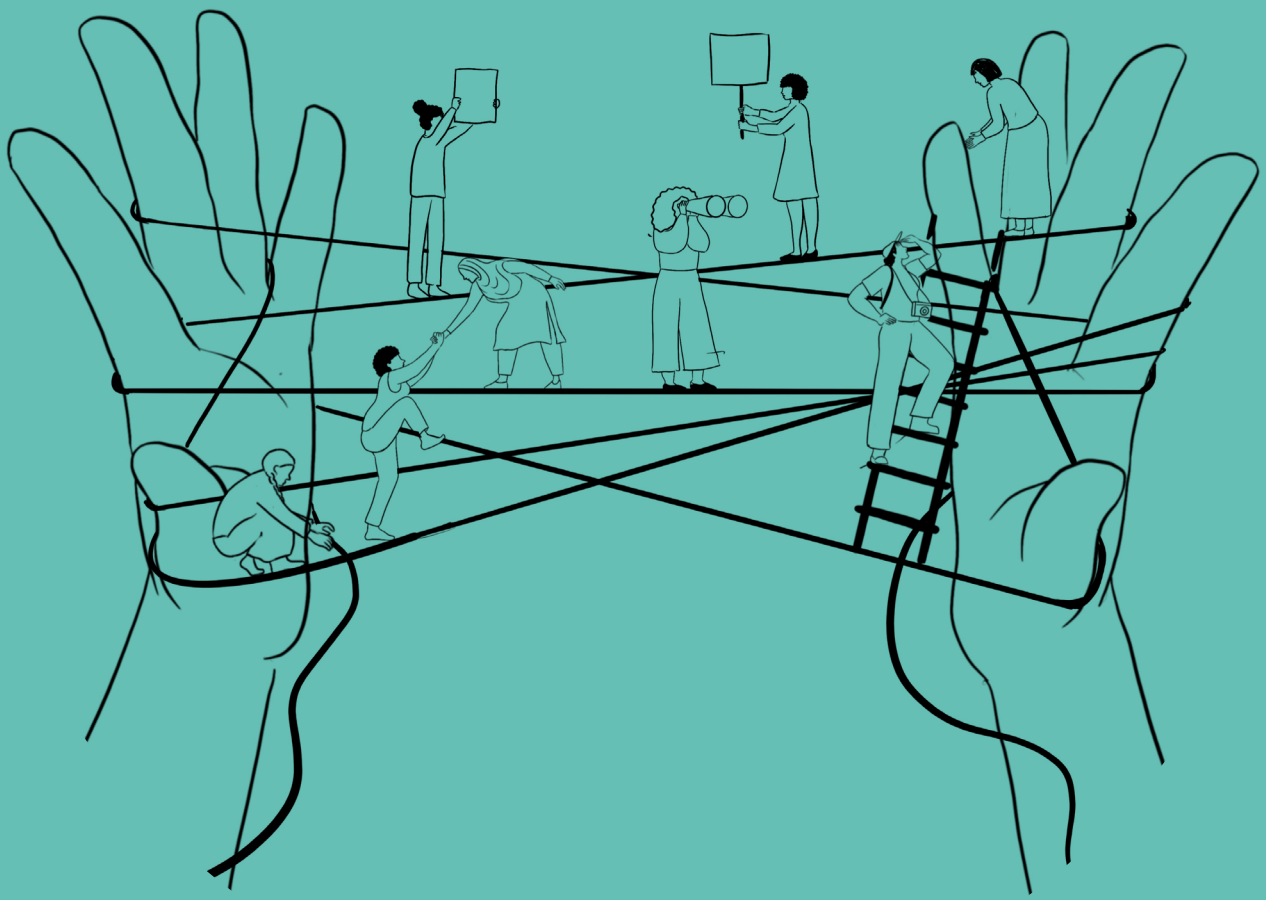

الشكر والتقدير

تعد ورقة المعلومات الأساسية هذه جزءًا من مشروع «كسر الحواجز، صنع السلام»، الذي يقوده المعهد الأوروبي للسلام بدعم من وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية. تبحث الورقة في تقاطع النوع الاجتماعي مع النزاع في السودان، مع تركيز خاص على كيفية ومجالات قيادة المرأة ومشاركتها الفاعلة في جهود بناء السلام. وتسلط النتائج الضوء على العقبات المستمرة التي تقوض مشاركة المرأة، وتقدم إجراءات ملموسة لتعزيز دورها في منع النزاعات وعمليات السلام. تساهم هذه الرؤى في < الوضع الراهن أم التكيف الجريء؟ استعادة أجندة المرأة والسلام والأمن، والذي يهدف إلى دفع أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) عالميًا من خلال تزويد صانعي السياسات والممارسين بتوصيات قائمة على الأدلة لتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة، بما في ذلك في المجالات الناشئة مثل بناء السلام البيئي.

ترافق ورقة المعلومات الأساسية هذه ورقتان أخريان بعنوان: «مواجهة إقصاء المرأة من عمليات السلام في إثيوبيا» « تخطي العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في مجالات السياسات المتقاطعة مع بناء السلام البيئي» وقد ساهمت هذه الأوراق في استخلاص النتائج الواردة في الوضع الراهن أم التكيف الجريء؟ استعادة أجندة المرأة والسلام والأمن

يأتي توقيت هذا العمل في لحظة بالغة الأهمية، حيث يقترب المجتمع الدولي من الذكرى الخامسة والعشرين لإقرار أجندة المرأة والسلام والأمن رسميًا. تشكل هذه المناسبة فرصة للتأمل والتجديد في الالتزام العالمي. يؤكد التقرير العالمي وأوراق المعلومات الأساسية المصاحبة له على الأهمية البالغة لاستناد السياسات الدولية إلى الخبرات المعاشة، والمعارف، والابتكارات الصادرة عن بناة السلام من النساء على الأرض. وسيساهم ذلك في صياغة مقاربات أكثر استجابة وفعالية لأجندة المرأة والسلام والأمن في السنوات المقبلة.

الباحثتان في تقرير السودان: ميادة المكي وجونلي ليم
الاقتراح المرجعي للاستشهاد: ميادة المكي، جونلي ليم، استعادة أجندة المرأة والسلام والأمن في السودان: ورقة معلومات أساسية، المعهد الأوروبي للسلام،2025
المُراجعون: صوفيا كلوز، سيّد درويش، وكيت بيوكانان
إدارة المشروع: ميريام ريفيرشايت (مديرة برنامج النوع الاجتماعي وصناعة السلام) وبولين شوفو (مسؤولة برنامج النوع الاجتماعي وصناعة السلام)
مراجعة النص: كيللي فريل
مصمم الجرافيك: دوروثي أوليفيرو
مصممة الوثيقة :فيدوشي يادافا /استوديو نحن قصص

يتقدم المعهد بخالص الشكر للمشاركين في البحث الذين، بالرغم من المخاطر، وافقوا بسخاء على إجراء المقابلات. كانت مساهماتهم أساسية للدراسة، وهي محل تقدير كبير.

للاستفسارات يرجى التواصل عبر:info@eip.org
يجوز استنساخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل من الأشكال لأغراض تعليمية أو غير ربحية دون إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر ،شريطة ذكر المصدر .لا يجوز استخدام هذا المنشور لإعادة بيعه أو لأي غرض تجاري آخر مهما كان دون إذن كتابي مسبق من المعهد الأوروبي للسلام
هذا التقرير عبارة عن ترجمة للنسخة الإنجليزية الأصلية، وفي حالة وجود اختلافات تسود النسخة الإنجليزية

نُشر في سبتمبر/أيلول© 2025 المعهد الأوروبي للسلام

المحتويات

.1	المقدمة	4
1.1	ملخص النتائج الرئيسية	5
1.2	هيكل التقرير	5
.2	الخلفية	6
2.1	المرأة والنزاع	6
2.2	المرأة وعمليات السلام	8
.3	النتائج: العوائق التي تعيق المشاركة الفاعلة للمرأة (وكيفية التغلب عليها)	9
3.1	العائق الأول: الأعراف المقيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي	9
3.2	العائق الثاني: محدودية التثقيف المدني، والمساواة بين الجنسين، والسلام	11
3.3	العائق الثالث: الانقسامات داخل الحركة النسائية	12
3.4	العائق الرابع: محدودية التمويل أو النفوذ الدولي	14
3.5	العائق الخامس: الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار النزاع المسلح	15
4.	الخاتمة	17
	ملحق: منهجية البحث	18
	تعليقات ختامية	19

1. المقدمة

يأتي تقرير المعلومات الأساسية هذا ضمن مشروع «كسر الحواجز، صنع السلام» الذي ينفذه المعهد الأوروبي للسلام. شهد السودان اثنين من أطول الحروب الأهلية في أفريقيا، وعانى من نزاعات داخلية متواصلة تحت سلسلة من الديكتاتوريات منذ استقلاله عام 1956.[1] ظل البلد تحت قبضة الرئيس عمر البشير الحديدية منذ عام 1989 حتى أطاحت به ثورة ديسمبر الشعبية عام 2019.[2] خلال الفترة الانتقالية التي تلت ذلك، أدارت البلاد حكومة انتقالية مشتركة بين الجيش وتحالف مدني، حيث تم إعداد مسودة دستور لقيادة السودان نحو حكومة ديمقراطية مدنية.[3] وأسفرت عملية جوبا للسلام عن توقيع «اتفاقية جوبا للسلام في السودان» عام 2020 بين الحكومة الانتقالية وعدة فصائل مسلحة.

مما مهد الطريق لاعتماد السودان لأول خطة عمل وطنية شهدت الفترة الانتقالية وعملية جوبا للسلام تقدمًا في أجندة المرأة والسلام والأمن للأجندة في عام 2020.[4] ورغم أن هذه التغييرات بدت مستجيبة للنوع الاجتماعي ظاهريًا - حيث نصت مسودة الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة وضمان تمثيل المرأة بنسبة 40٪، كما شاركت النساء في المفاوضات الرسمية للسلام- [5] إلا أن هذه الالتزامات بحقوق المرأة تم وعند التمحيص يتضح أن تمثيل النساء كان شكليًا: فقد قام بتوسيع نطاق «حصة المشاركة» إدراجها في الغالب لإرضاء الشركاء الدوليين. الرمزية لكنه فشل في تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة بشكل حقيقي.[6]

عقب عملية سلام جوبا عام 2020، عاودت النساء التحرك للمطالبة بإشراكهن في عمليات السلام واتخاذ القرار السياسي. إلا أن انقلابًا عسكريًا وقع في أكتوبر 2021 أوقف المرحلة الانتقالية وأعاق تنفيذ الخطة الوطنية للعمل-مما أدى إلى تعطيل تقدم أجندة المرأة والسلام والأمن.[7] تلا ذلك اضطرابات متزايدة مع تصاعد المطالب بحكومة مدنية ومحاسبة مرتكبي العنف.[8] وفي أبريل 2023، اندلع عنف مسلح بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في الخرطوم، سرعان ما تحول إلى نزاع مسلح مستمر حتى وقت إعداد هذا التقرير.

يسعى هذا البحث إلى (1) الكشف عن العوائق التي تؤثر على المشاركة الفعلية للنساء في منع النزاعات وعمليات السلام في السودان. (2) تحديد الاستراتيجيات أو الممارسات الواعدة التي استخدمت للتغلب على هذه العوائق وتعزيز مشاركة النساء الفعلية. يعتمد التقرير على تحليلات سابقة مهمة (أجرتها بشكل أساسي منظمات محلية معنية بحقوق المرأة) ويقيّم الوضع الراهن للنساء في المجالين السياسي و بناء السلام في البلاد.

يكشف التحليل عن معوقات عديدة تعترض تقدم أجندة المرأة والسلام والأمن، يأتي في مقدمتها استمرار النزاع المسلح. كما تُسهم الأعراف المتزمتة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمواقف الأبوية في تعزيز القمع المنهجي والإقصاء. و تشكل محدودية التثقيف المدني والسلام، والهيمنة المستمرة للنخب، والانقسامات، وغياب الإدماج التقاطعي داخل الحركة النسوية عوائق إضافية. يستمر إقصاء النساء بسبب قصور الدعم الدولي وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية ومع ذلك، نجحت عدة مبادرات محلية إبداعية في تجاوز بعض هذه المعوقات. ويعتمد استمرار نجاحها على عوامل متعددة سيتم مناقشتها في القسم الثالث.

1.1 ملخص النتائج الرئيسية

كشف البحث عن خمسة عوائق رئيسية واستراتيجيات للمشاركة الفاعلة للنساء في السودان، ويقترح استراتيجيات مستهدفة لمعالجتها:

- **العائق الأول: الأعراف المقيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي**
  الاستراتيجية المقترحة: استخدام الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة والممارسات المحلية لبناء الثقة المجتمعية وتشجيع حلفاء من الرجال.
- **العائق الثاني: محدودية التثقيف المدني، والمساواة بين الجنسين، والسلام**
  الاستراتيجية المقترحة: تعزيز التثقيف المدني والسلام من خلال مبادرات تقاطعية لتعزيز الوعي بعدم المساواة بين الجنسين والمشاركة.
- **العائق الثالث: الانقسامات داخل المجتمع المدني**
  الاستراتيجية المقترحة: تضييق الفجوة داخل الحركة النسائية والمجتمع المدني من خلال معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية، وإنشاء منصة مشتركة لمساعدة المجتمعات المتنوعة على تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن الموحدة.
- **العائق الرابع: محدودية التمويل والتأثير الدولي**
  الاستراتيجية المقترحة: ضمان تمويل أساسي مرن، والاستجابة لدعم المشاركة الفاعلة للنساء مع الاستفادة من النفوذ الدولي لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن.
- **العائق الخامس:** الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار النزاع المسلح
  الاستراتيجية المقترحة: الاستفادة من الأزمة لدعم المبادرات المحلية التي تُمكن النساء من المشاركة الفاعلة.

1.2 هيكل التقرير

يناقش هذا التقرير تقاطع النوع الاجتماعي والنزاع في السودان (القسم 2). وقد برز التركيز على كيفية (وأماكن) مشاركة النساء بشكل فاعل (القسم 3) من خلال مشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين. وتوضح النتائج العقبات التي تعيق مشاركة المرأة، وتقدم إجراءات واضحة لتعزيز مشاركتها الفاعلة في منع النزاعات وعمليات السلام (القسم 3). ويختتم التقرير بملخص موجز في القسم 4، بينما يصف الملحق منهجية البحث.

2. الخلفية

2.1 المرأة والنزاع

كان لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت دون عقاب خلال عهد البشير آثارٌ بعيدة المدى على المجتمع المدني السوداني ووضع المرأة. وقد نظّم «المشروع الحضاري»[9] الذي تبناه النظام تلك الممارسات من خلال مزيج من التعريب والأسلمة، بهدف ترسيخ أسلوب حياة أبوي وتعميق الانقسامات السياسية.[10] عمل التعريب على تعزيز الهوية العربية، واللغة، والثقافة وتمكين الأشخاص من أصل عربي في المناصب السياسية القوية على حساب المجموعات العرقية الأخرى. أما الأسلمة فهي الانتشار والتأثير التاريخي للتفسيرات المتطرفة للنصوص والممارسات الإسلامية. وكما يوضح نيومبي، كان هذان العاملان متشابكين في السودان: «إذا اعتنق غير العربي الإسلام [في السودان]، واكتسب اسمًا وثقافة إسلامية، فإنه يصبح عربيًا".[11]

في إطار مشروع الحضارة، سنّ النظام الحاكم قوانين النظام العام والأحوال الشخصية لتعزيز جهوده في أسلمة المجتمع، وضبط العلاقات بين الجنسين، وتنظيم السلوك الشخصي. كان لتطبيق هذه القوانين تأثير على الحياة في كل من المجالين العام والخاص، بما في ذلك اختيار الأفراد[12] للملابس والسلوك، وكذلك أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[13]
وفي حين كان متوقعًا من جميع المواطنين الامتثال لهذه الإرشادات «الأخلاقية»، إلا أن النساء كن يخضعن لمعايير أكثر صرامة من الرجال ويتعرضن لعقوبات غير متناسبة. كانت أسر النساء يراقبنهن في المنزل لتجنب الغرامات الباهظة والسجن والعنف.[14]

مُنعت النساء من مغادرة منازلهن دون مرافقة أحد أقاربهن الذكور، وتعرضت منظمات حقوق المرأة والناشطات فيها لتدقيق مكثف ومضايقات وترهيب. على سبيل المثال، أُجبر مركز «سالمة» لموارد المرأة، وهو منظمة نسوية مستقلة تدافع عن حقوق المرأة، على الإغلاق عام 2014 دون مبرر أو مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة.[15] وتأثرت النساء من الفئات المهمشة والطبقات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية بشكل غير متناسب.[16] فعلى سبيل المثال، لم يستطعن تحمل تكاليف وسائل النقل الخاصة لتجنب كشفهن من قبل مسؤولي إنفاذ القانون أو دفع غرامات لمخالفة القوانين. وتعرض للسجن في كثير من الأحيان، مما فاقم من معاناة الأذى والفقر.[17]

كان لهذه القوانين تأثير كبير بشكل خاص على النساء من المناطق المتأثرة تاريخيًا بالنزاعات والمهمشة اقتصاديًا مثل دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق، وشرق السودان. أدى العنف وفقدان الفرص الاقتصادية إلى زيادة عدد الأسر التي تعيلها نساء، وهجرة قسرية من الريف إلى المدينة، واضطرار النساء لخلق سبل عيش جديدة مثل تجارة البضائع الصغيرة، وإدارة أكشاك الطعام، وبيع الشاي أو المشروبات الكحولية المنزلية. لكن قوانين النظام العام والأحوال الشخصية منعت النساء من التجارة في أسواق معينة أو بيع سلع محددة.[18] لقد فاقمت هذه السياسات التفاوت الهيكلي بجعلها الارتقاء الاجتماعي شبه مستحيل بالنسبة للنساء من المناطق المهمشة والمتأثرة بالصراعات. وكما أوضحت إحدى المشاركات في المقابلات:

> "يتمسك المجتمع السوداني بالتقاليد، وغالبًا ما يحصر دور المرأة في المنزل. ورغم بعض التقدم، لا تزال الحواجز الثقافية والدينية قائمة، ويتفاقم أثرها بنقص الوعي [بآثارها] بين الرجال والنساء على حد سواء[19]."

لا يـزال القمـع المنهجـي وعـدم المسـاواة الهيكليـة المتجـذرة يشـكلان عقبـات خطـيرة أمـام حمايـة المـرأة ومشـاركتها الفاعلـة في المصالحـة وبنـاء السـلام. فقـد قيـدت السياسـات والممارسـات المؤسسـية، وخاصـة قوانـين النظـام العـام والأحـوال الشـخصية، قـدرة النسـاء عـلى التحـرك، وأسـكتت أصواتهـن في المجالـين العـام والخـاص، وأبعدتهـن عـن دوائـر صنـع القـرار الحاسـمة لتقـدم أجنـدة المـرأة والسـلام والأمـن، وذلـك مـن خـلال تهميشـهن اجتماعيًـا واقتصاديًا وسياسيًا. ولا يزال إرث هذه السياسات يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإحلال سلام دائم.

غـيرت ثـورة ديسـمبر السـلمية (مـن ديسـمبر 2018 إلى أبريـل 2019) طبيعـة مشـاركة المـرأة في حـل النزاعـات وعمليـات السـلام، وسـاهمت في دفـع أجنـدة المـرأة والسـلام والأمـن إلى الأمـام.[20] فقـد تولـت الشـابات أدوارًا قياديـة بـارزة،[21] وكـما وصفـت إحـدى المشـاركات في المـشروع: «مكّنـت الثـورة النسـاء وجعلـت المجتمـع يـدرك أن للمـرأة دورًا تؤديـه. وبالطبـع، واجهـت بعـض النسـاء ردود فعـل عنيفـة في بعـض الحـالات، لكـن بشـكل عـام، أصبـح النـاس يتقبلـون رؤيـة النسـاء في الفضـاءات العامـة. وهـذا في حـد ذاتـه أمـر مهـم، لأن وجـود النسـاء في الأماكـن العامـة مـا زال يمثـل مشـكلة في بعض المجتمعات».[22]

تحركـت الأجيـال التـي ناضلـت مـن أجـل حقـوق المـرأة في عهـد البشـير ومـا قبلـه ضمـن بيئـات بالغـة التقييـد، وخاطـرت بعواقـب وخيمـة. كان القمـع المنهجـي داخـل الأسر والأعـراف المحافظـة غالبًـا مـا يمنـع الشـابات مـن مغـادرة المنـازل خشـية تعرضهـن لـلأذى أو إلحـاق العـار بالعائلـة إذا تـم اعتقالهـن أثنـاء الاحتجاجـات.[23] خـلال ثـورة ديسـمبر، تحـدت النسـاء التوقعـات الاجتماعيـة وانخرطـن في النشـاط السـياسي العلنـي، غالبًـا ضـد رغبـة أسرهـن.[24] كـما أوضـح أحـد المخبريـن الرئيسـيين: «كانـت هنـاك ثورتـان متوازيتـان تحدثان...بـدأت الثـورة مـن قـدرة النسـاء عـلى الخـروج للاحتجـاج يوميًا دون أن يُحجزن في المنازل.»[25]

شـكلت صـورة آلاء صـلاح بالـرداء الأبيـض وهـي تقـود الهتافـات الثـور نقطـة جـذب للانتبـاه الـدولي نحـو الحـراك الاحتجاجـي، وسـلطت الضـوء عـلى دور السـودانيات الرائـد في التغيـير الديمقراطـي. مثلـت آلاء فئـة الشـابات الحضريـات المتعلـمات مـن الطبقـة المحظوظـة - المجموعـة التـي كانـت لكـن الواقـع كان أكـثر تعقيـدًا، إذ ضمـت المشـاركات في ثـورة ديسـمبر تنوعًـا عرقيًـا ودينيًـا.تقليديًـا أكـثر نشـاطًا اجتماعيًـا وسياسـيًا في السـودان[26] وجغرافيًـا، وشـملت نسـاء مـن مجتمعـات مهمشـة تقليديـاً، متجـاوزات حـدود النخبـة المثقفـة والحضريـة.[27] ورغـم ذلـك، صـورت الروايـات الإعلاميـة نشـاط المـرأة خـلال الثـورة عـلى أنـه اسـتثنائي، متجاهلـة تاريخهـا الطويـل في النضـال السـياسي والاجتماعـي قبـل الثـورة وإن كان بأعـداد أقـل مـن الرجال.[28]

أتـاح التضامـن الجماعـي المحـلي فرصـةً لسـدِّ الفجـوات التاريخيـة بـين الحـركات النسـائية في المركـز والأقاليـم، ولخلـق أجنـدة مشـتركة للتغيـير بـين النسـاء في جميـع أنحـاء البـلاد.[29] لم ينبـع هـذا التنـوع مـن خطـة مركزيـة، بـل مـن «احتجاجـات الخبـز العفويـة» التـي انطلقـت كاحتجاجـات شـوارع سـاهمت الاحتجاجـات المحليـة في تخفيـف مخـاوف النسـاء الأمنيـة، إذ أتاحـت لهـن المشـاركة دون.متفرقـة ضـد غـلاء الأسـعار وتـردي الاقتصـاد[30] الحاجـة للسـفر لمسـافات طويلـة، ووفـرت الحمايـة عـبر التجمعـات الجماعيـة التـي سـاعدت في تخطـي الحواجـز الاجتماعيـة مثـل قيـود حريـة التنقـل. هذه الديناميكيات العفوية كشفت عن قدرة النساء على خلق أشكال مقاومة مرنة تتكيف مع ظروفهن المتباينة عبر مختلف أنحاء البلاد.[31]

نجحـت المحتجـات في تحطيـم الصـور النمطيـة وقوالـب النـوع الاجتماعـي التقليديـة، لكـن السـودانيات الـلاتي يحاولـن تـولي أدوار عامـة أو سياسـية يواجهـن عـادةً سلسـلة مـن التحديـات الجسـيمة. فالأعـراف المحافظـة تخلـد هـذه العقبـات مـن خـلال تمسـكها بتوقعـات مجتمعيـة تُلـزم المـرأة بإعطـاء الأولويـة لأعـمال الرعايـة والمسـؤوليات المنزليـة، مـما يعيـق مشـاركتها الفاعلـة في الأنشـطة الاقتصاديـة والقياديـة العامـة.[32] وقـد تفـاوت مسـتوى مشـاركة المـرأة حسـب الأقاليـم ،[33] حيـث أوضحـت إحـدى المشـاركات: «عـلى عكـس دارفـور حيـث تمتعـت النسـاء بحضـور مجتمعـي بـارز، [34] لم أشهد في شرق السودان سوى امرأة واحدة تنشط بشكل فعّال، تنتقل بين القرى لإقناع النساء بأهمية التنظيم والعمل الجماعي».

اتخـذت الدوافـع الاقتصاديـة للانخـراط في ثـورة ديسـمبر طابعًـا أكـثر إلحاحًـا بـين الشـابات خـارج الخرطـوم، نتيجـة للتهميـش الاقتصـادي المزمـن ونـدرة الخدمـات الصحيـة المسـتجيبة لاحتياجـات المـرأة في الأقاليـم.[35] وكـما وصفـت مشـاركة مـن شرق السـودان الوضـع المأسـاوي: «إذا كان حجـم الجنـين كبـيرًا، فـلا يوجـد مـن يسـاعدهم في الـولادة. وغالبًـا مـا تمـوت النسـاء. لهـذا يجوعـن أنفسـهن لتصبـح الأجنـة صغـيرة جـدًا كي يلـدن بشـكل طبيعي».[36]

2.2 المرأة وعمليات السلام

أقر الدستور الانتقالي لعام 2019 بأدوار المرأة المحورية في ثورة ديسمبر من خلال ضمان تمثيل نسائي لا يقل عن 40% في المجلس التشريعي الانتقالي.[37] ومع هذا الالتزام الصريح بأجندة المرأة والسلام والأمن، تم استبعاد النساء في البداية من عملية سلام جوبا بسبب استمرار الأعراف الأبوية والمحافظة التي تُقصي النساء عادةً عن المشهد السياسي. [38]لم تتحقق الالتزامات الدستورية المعلنة، مما خلف لدى النساء شعورًا بالخيانة وأكد غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن.[39]

فخلال المفاوضات الرسمية على سبيل المثال، مُنعت النساء من التحدث وحُرمن من المقاعد على طاولة المفاوضات.[40] كما روَت إحدى الحاضرات: «عندما حان وقت الجلوس على الطاولة، لم نجد مقاعدًا في الصفوف الأمامية. كانت جميعها محتلة من قبل الرجال...لم نتمكن من الحصول على مقاعد أمامية إلا بعد تدخل مسؤول أممي استفسر عن سبب جلوسنا في الخلف. لم يرحب الرجال بهذا التغيير، حيث كان كل رجل يأتي ليؤكد أن المقعد ملكه. وعندما رفضنا التحرك، تقدموا بمقاعدهم للأمام حتى وجدنا أنفسنا مرة أخرى في الصفوف الخلفية».[41] وأوضح أحد المشاركين الرئيسيين في المشروع:

> كانت النساء في طليعة الثورة، ليس على المستوى الوطني فحسب، بل على أرض الواقع أيضًا، حيث تولّين أدوارًا متنوعة. ومع ذلك، ما إن تحولت الثورة إلى عملية سياسية رسمية، حتى تم تهميشهن على الفور. ويرجع ذلك إلى أن الأحزاب والمؤسسات السياسية التي قادت المفاوضات لم تدعم قط القيادة النسائية دعمًا حقيقيًا... ولم تكن لتضع هذه الأجندة في أولوياتها أو تدفع بها قدمًا خلال المفاوضات.[42]

على الرغم من الدعوات الواسعة لتعزيز أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن في السودان، لا تزال الجهات المانحة تفضل مشاركة الرجال في صنع السلام.[43] وأوضحت إحدى المشاركات في المشروع أن «النساء قد تم استبعادهن من مفاوضات السلام في شرق السودان وشماله، ودارفور، وجنوب السودان».[44] لم تشكل النساء سوى 10% من مفاوضات عملية سلام جوبا الرسمية - وعادةً ما كن من أعضاء الأحزاب السياسية - حتى بعدما عاودت مجموعات النساء التحرك للمطالبة بإشراكهن.[45] أدى تنظيم المفاوضات على أساس إقليمي إلى إضعاف فرص النساء من المناطق التي تستبعد تقليديًا المرأة من المجالين السياسي والعام بسبب الأعراف الأبوية والمحافظة، كما هو الحال في شرق السودان. كما حال التنظيم الإقليمي دون بناء تحالفات بين الأقاليم وتبادل الخبرات، حيث اقتصر عمل المشاركين على زملائهم من الوفد الإقليمي نفسه.

أعد السودان واعتمد أول خطة عمل وطنية (NAP) تماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 للفترة 2020-2022.[46] وهي الخطة الوحيدة في المنطقة العربية التي تشمل تخطيطًا للتعافي مراعيًا النوع الاجتماعي، وواحدة من خطتين فقط تحتويان على أحكام للنوع الاجتماعي في اتفاقات السلام وآليات الرصد.[47] نفذتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالاشتراك مع معهد جنيف لحقوق الإنسان بتمويل من النرويج. رحبت المجموعات النسائية السودانية بالخطة، التي حظيت بدعم واسع من المجتمع المدني والحكومة الانتقالية، حيث اعتبرت فرصة لمعالجة الثغرات في عملية السلام والانتقال السياسي.[48]

لكن الخطة افتقرت إلى ميزانية مخصصة للتنفيذ، مما صعب على النساء المشاركة في صنع القرار السياسي والسلام.[49] وكما أوضح أحد المتحدثين الرئيسيين: «المشاركة السياسية مكلفة، وفي السودان، يتطلب النشاط السياسي أو الدفاع عن حقوق المرأة جهودًا وموارد كبيرة. لكن الدعم المالي شبه معدوم، مما يخلق أعباء اقتصادية إضافية[50]." كما ركزت الخطة على المشاركة الفردية للنساء بدلًا من الجماعية، ولم تتضمن إجراءات شاملة لدعم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي.[51]

توقفت جميع الجهود الرسمية لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن وتنفيذ الخطة بعد الانقلاب العسكري عام 2021 والنزاع المسلح في أبريل 2023 ويتعرض أكثر من 12 مليون امرأة وفتاة حاليًا لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، الذي استخدم «لإذلال، وهيمنة، وتفريق، وترحيل قسري، وإرعاب السكان بأكملهم».[52] كما ازدادت حالات الاتجار بالنساء والفتيات للاستغلال الجنسي والعبودية والزواج القسري.[53] وقد زاد النزاع المسلح من الحاجة إلى حماية النساء والأطفال، وأكد على أهمية الشمولية في عمليات السلام والانتقال السياسي.

3. النتائج: العوائق التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة (وكيفية التغلب عليها)

يناقش هذا القسم خمسة تحديات متداخلة تعيق المشاركة الفاعلة للمرأة في العمليات السياسية والسلام،[54] ويربطها بإجراءات من شأنها أن تساعد - عند تنفيذها بعناية وثبات- في معالجة هذه العوائق وإقصاء النساء السودانيات. وتشمل:

- العائق الأول: الأعراف المقيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- العائق الثاني: محدودية التثقيف المدني، والمساواة بين الجنسين، والسلام
- العائق الثالث: الانقسامات داخل المجتمع المدني
- العائق الرابع: محدودية التمويل والتأثير الدولي
- العائق الخامس: استمرار النزاع المسلح

3.1 العائق الأول: الأعراف المقيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي

تشكل الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأبوية قيودًا على حرية تنقل المرأة، وارتباطها، وسلوكها، ومشاركتها في الحياة العامة. لا تحظى النساء السودانيات واحتياجاتهن ومصالحهن بالأولوية المطلوبة. وخلال فترات النزاع المسلح بشكل خاص، «تُعامَل قضايا المرأة دائماً كقضايا هامشية... ‹دعونا نحقق السلام أولًا والديمقراطية والاستقرار، وبعد ذلك يمكننا مناقشة قضايا المرأة›».[55]

عمّق «المشروع الحضاري» للبشير هذه الأعراف المحافظة من خلال توظيف التعليم كأداة. ففي عام 1990، فرضت الحكومة منهجًا دراسيًا قائمًا على تعاليم إسلامية محافظة عززت الأدوار المقيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.[56] كما أوضحت إحدى المشاركات: «التمييز المتعلق بالنوع الاجتماعي هو سياسة دولة، ويمكنك رؤيته في مناهجنا التي تدرّس باستخدام الصور النمطية مثل: ‹محمد طيار وزينب ممرضة›. هذه المناهج تحد من ثقة الفتيات وتشكل نظرتهن لفرصهن منذ سن مبكرة[57]".

أدت القيود الصارمة على الحياة العامة والنشاط إلى إجبار النساء على إيجاد طرق مبتكرة للتأثير في عمليات السلام والمساعدة في منع النزاع. تضمنت إحدى المبادرات الاستفادة من تأثير الأمهات داخل الأسرة لثني أبنائهن عن الانضمام إلى الجهود الحربية. بدأت هذه المبادرة المسماة «مجموعة الأمهات» في الدمازين (ولاية النيل الأزرق) ومنطقة كردفان في أبريل 2023[58] تكونت هذه الشبكة غير الرسمية من نساء محليات كن يتواصلن بشكل متكرر عبر منصات المراسلة الاجتماعية[59].

حققت الشبكة نجاحًا أوليًا: «بسبب التأثير الكبير للأمهات على أبنائهن، ولأن طاعة الأم تعتبر واجبًا دينيًا، وثقافيًا، واجتماعيًا».[60] ومع ذلك، فإن هجمات القوات المسلحة على نشطاء مناهضة الحرب، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي للنزاع، قد أعاقا نجاح هذه المبادرة. أفاد ما يقرب من خُمس (18 في المائة) من أرباب الأسر في المناطق الحضرية الآن بأنهم عاطلون عن العمل أو لا يحصلون على أي دخل، مقارنة بـ 1.6 في المائة قبل الحرب.[61] «تقول الأمهات: ‹لا نستطيع تحمل تكلفة الطعام، من الأفضل أن يتم تجنيد ابني [في الحرب] حتى يتمكن من إحضار الطعام لنا›».[62] أفاد المشاركون بأنه «تم استهداف هذه النساء وضربهن وسجنهن».[63]

أثبت ضمان بيئة اقتصادية مستقرة وشاملة أنه أمر بالغ الأهمية لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن. تصبح النساء أكثر قدرة على المشاركة في الحملات، والمناصرة، والمبادرات إذا تمت تلبية احتياجاتهن الأساسية. يزداد هذا الأمر أهمية كلما طالت مدة الحرب واستمر تدهور الوضع الاقتصادي. وتُثبت مبادرات مركز أبحاث السلام في شرق دارفور أن معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية، من خلال الممارسات الاجتماعية والثقافية، لمراجعة المعايير القائمة على النوع الاجتماعي السائدة، تُعزز الدعم المجتمعي للمساواة بين الجنسين وتوليد الدخل للنساء.[64]

وتشمل المبادرات الناجحة أنشطة التمكين الاقتصادي لتحسين سبل العيش وزيادة ثقة النساء وقدرتهن على الانخراط في الحكم على مستوى المجتمع. تم توفير المواد الأساسية والتدريب التجاري لرائدات الأعمال. ثم قامت هؤلاء النساء المدربات بتعليم أخريات، مما وسع نطاق البرنامج وتأثيره. أدى ذلك إلى تحول في ديناميكيات القوة بين الجنسين في لجان المصالحة المحلية: فالنساء اللائي كن في السابق مهمشات يشاركن الآن بنشاط، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة مخاطر ختان الإناث والحاجة إلى قابلات مدربات لمنع وفيات الأمهات.[65]

ساهم بناء الثقة والتأثير على مواقف الرجال تجاه قضايا النساء في تغيير التصورات والسلوكيات. قام مركز أبحاث السلام - بالشراكة مع منظمة رايت، والمختبر المدني، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - بالتواصل أولًا مع قادة المجتمع الذكور في الفردوس بشرق دارفور لحضور ورش عمل حول حصول النساء على الرعاية الصحية والتعليم. كما أوضحت إحدى المشاركات في المشروع: «في البداية، حضر الرجال فقط... وبعد عام، بدأ الرجال يثقون بنا. حتى أنهم بدأوا بدعوة النساء بأنفسهم... في البداية كانوا مترددين، ولكن بمجرد أن وثقوا بنا، بدأوا في دعم حقوق المرأة»[66].

قامت مبادرات تكميلية من قبل المختبر المدني بتعزيز التعايش السلمي من خلال الثقافة. واستخدموا الفن الشعبي التقليدي والمسرح، وعمليات إبداعية ذات صلة محليًا، لإشراك المجتمعات ومعالجة النزاع. كما رفعت الحركة النسائية من أجل القرار 1325 الوعي بحقوق المرأة، وعززت دور المرأة كصانعة للسلام. للتغلب على هيمنة الرجال على القيادة، قدّمن لقاءات قهوة خاصة بالنساء، وفرت مساحات آمنة لمناقشة حقوق المرأة والزواج المبكر وختان الإناث. وقد أثبتت هذه اللقاءات فعاليتها في رفع مستوى الوعي وتشجيع النساء على التأثير في صنع القرار المجتمعي.[67]

على الرغم من تعطيل الحرب لهذا التقدم، إلا أن هذه المبادرات التكميلية تظل نموذجًا قويًا للبرمجة الاستراتيجية: حيث يثبت أن الجمع بين التمكين الاقتصادي والمشاركة الثقافية والوعي المستهدف يمكنه كسر الحواجز النظامية أمام مشاركة المرأة. كما تؤكد هذه التجارب أن فهم الأعراف الثقافية والعمل ضمن الهياكل الأسرية يُعد أمرًا جوهريًا لتغيير المعوقات أمام تأثير المرأة[68].

الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا العائق والتغلب عليه:

1. **بناء الثقة داخل المجتمعات لتعزيز التضامن الذكوري:** في المناطق التي تسود فيها الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأعراف الأبوية، يُعد بناء الثقة مع القادة الذكور أولًا خطوة تمكينية لتغيير التصورات والمواقف والسلوكيات، مما يعزز الدعم لمعالجة قضايا المرأة وإشراكها في الحياة العامة. ويُفضل السعي نحو هذه الأهداف عبر الممارسات الاجتماعية الثقافية القائمة لضمان عدم اعتبارها تهديدًا.
2. **معالجة التفاوتات الاقتصادية عبر دمج التمكين الاقتصادي في مبادرات بناء السلام:** يؤدي تمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال التدريب التجاري وتوفير الأدوات والمعدات الأساسية، إلى تحسين سبل عيشها ويعزز ثقتها للمشاركة في صنع القرار المجتمعي. وتساعد تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء في تمكينهن للتركيز على القضايا الاجتماعية السياسية الأوسع، واستخدام نفوذهن في الفضاءات الأسرية، والمشاركة

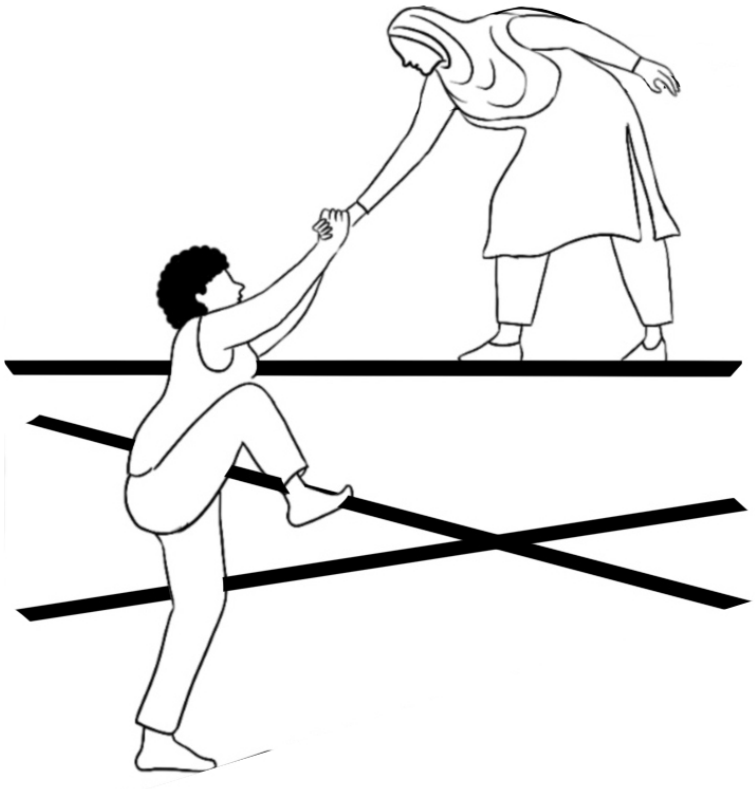

3.2 العائق الثاني: محدودية التثقيف المدني، والمساواة بين الجنسين، والسلام

تتجذر الأعراف القمعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتتكرر في النظامين التعليمي الرسمي وغير الرسمي بالسودان. طالب المشاركون في الدراسة بمزيد من مبادرات التثقيف المدني والسلام، خاصة تلك التي تعتمد منظورًا يراعي النوع الاجتماعي لمكافحة الأعراف المحافظة المتجذرة.[69] أوضح أحد المشاركين: «هناك العديد من التقاليد في السودان تحد من مشاركة المرأة وتقلل من قيمتها. تختلف هذه التقاليد من ولاية لأخرى، حيث تعتمد بعض الولايات تفسيرات أكثر تشددًا للدين لتبرير هذه القيود.»[70] أبرز المشاركون أهمية تعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بما في ذلك العمل مع القادة الدينيين لإعادة تفسير النصوص الدينية. كما أشاروا إلى ضرورة إشراك الرجال وإدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين في المناهج الرسمية. فعلى سبيل المثال، تعد جامعة الأحفاد للبنات المؤسسة الوحيدة التي تفرض على طلابها دراسة مقررات حول دراسات النوع الاجتماعي، مما يعني استبعاد الرجال نظاميًا من التعلم عن المساواة بين الجنسين وتطبيقاتها على المؤسسات العسكرية والرجال.[71]

نجحت مبادرات التثقيف المجتمعي في تعزيز المعرفة الديمقراطية والتفكير النقدي من خلال تعزيز الفهم المحلي للديمقراطية والسلام، كما ساهمت في بناء الاحترام للتنوع وحقوق المرأة. ويبرز برنامج «القراءة من أجل التغيير» غير الرسمي كأحد المبادرات الناجحة التي عززت بناء السلام والمساواة بين الجنسين والنشاط المدني. منذ تأسيسه عام 2013، شكل البرنامج أكثر من 1250 مجموعة قراءة (بمتوسط 7 أعضاء لكل مجموعة) في معظم المناطق، خاصة المناطق المتأثرة بالنزاعات.[72]

يوفر البرنامج كتبًا قصيرة وسهلة لا تتجاوز 15 ألف كلمة، كتبها مؤلفون سودانيون بلغة بسيطة حول قضايا سودانية. تم توزيع 350 ألف كتاب تغطي 100 موضوع، مما أدى إلى عقد أكثر من 4000 جلسة نقاشية. تجتمع كل مجموعة قراءة بانتظام لمناقشة الكتب، سدًا لفجوات المعرفة وتعزيزًا للحوار بين المجتمعات حول التجارب والحلول المحلية.[73] تشكل النساء 25% من أعضاء المجموعات. يشارك في المبادرة مباشرة ما يصل إلى 10 آلاف شخص، بينما يمتد تأثيرها غير المباشر إلى 25 ألف آخرين بما في ذلك عائلات المشاركين وجيرانهم وأصدقائهم.

تجاوز تأثير البرنامج أهدافه الأولية بكثير، حيث لعب العديد من المشاركين دورًا محوريًا في تنسيق الاحتجاجات والاعتصامات خلال ثورة ديسمبر.[74] ساهمت الشبكات والتنسيق وبناء المعرفة التي وفرها هذا البرنامج والمبادرات المشابهة في تطوير المهارات المحلية، والشبكات، والتحالفات التي أثبتت أهميتها الحاسمة في استدامة الحراك الثوري السوداني.[75]

الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا العائق والتغلب عليه:

1. **دعم التعليم المدني والسلام لتعزيز الوعي والمشاركة.** يُعدّ التعليم أساسيًا لتفكيك المواقف الأبوية المتجذرة، وإشراك الرجال، وتمكين المرأة، وتشجيع المشاركة المدنية الفاعلة. يجب إشراك الأجيال القادمة - شبابًا وشابات - لإحداث تغيير منهجي. إن تقديم برامج تعليم مدني متاحة وشاملة، تعزز فهم الحقوق والتغيير الديمقراطي وعمليات السلام، وتوفر أدوات لتمكين النساء والفئات المهمشة من المشاركة في صنع القرار. هذه الجهود ضرورية لتمكين النساء المهمشات من التعبير عن مخاوفهن وأولوياتهن.
2. **ترسيخ التعليم المدني والسلام في المعرفة المحلية لزيادة إمكانية الوصول إليه وملاءمته.** سيساعد هذا المجموعات والمجتمعات المحلية على المشاركة بفعالية وشمولية. يمكن للكتابة، والفنون، والموسيقى المحلية أن تُحفّز النقاشات وتشجع المشاركة السياسية.
3. **العمل مع الرجال كحلفاء** لتحفيز التغيير المنهجي التحويلي من خلال تغيير المواقف، والسلوكيات، والتصورات المتعلقة بالمعايير المرتبطة بالنوع الاجتماعي. يجب أن تشمل مبادرات التعليم المدني والسلام الرجال والنساء من مختلف الأجيال لسد فجوات المعرفة والممارسة.

3.3 العائق الثالث: الانقسامات داخل الحركة النسائية

توجد توترات بين الأجيال بين التركيز على المشاركة مقابل التحول النظامي لمنع النزاعات. سمحت ثورة ديسمبر لفترة وجيزة للشابات باستكشاف تطلعاتهن السياسية في المجتمع المدني. ومع ذلك، كن غالبًا ما يصطدمن بنهج الناشطات الأكبر سنًا تجاه التغيير السياسي، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ومبادئ المرأة والسلام والأمن. وقد زاد الانقلاب في عام 2021 والنزاع المسلح المستمر من تفاقم الانقسام بين الأجيال وعطّلوا سبل تعاون الأجيال المختلفة معًا.

تركز الشابات بشكل متزايد على معالجة القضايا النظامية: يسعين إلى تفكيك ديناميكيات القوة وإصلاح الهياكل من خلال عدسة نسوية صريحة. بينما ركزت النساء الأكبر سنًا تاريخيًا على دمج النساء في النظم القائمة؛ ويُعطين الأولوية للتمثيل داخل المؤسسات القائمة بدلاً من تغيير هذه الهياكل تغييرًا جذريًا.[76] لاحظت إحدى المشاركات أن «النساء [الأكبر سنًا] النخبوية في الخرطوم يطالبن فقط بالمناصب السياسية».[77] وأوضحت أخرى أن «الأمر لا يتعلق [فقط] بذلك. بل يتعلق بكيفية إدماج قضايانا في جميع الوزارات وجميع أجهزة الحكومة».[78] كما أعربت المشاركات عن رغبتهن في توسيع النقاشات: «هناك العديد من القضايا التي نريد التحدث عنها. نريد التحدث عن العنف المنزلي... والتحرش الجنسي... والتمييز ضد المرأة في فرص العمل».[79]

تصوّر بعض الشابات أنفسهن كأكثر تقدمية ونسوية والتزامًا بتحدي ديناميكيات القوة النظامية مقارنة بنظيراتهن الأكبر سنًا. بينما يرى آخرون أن هذا الانقسام يبسّط الواقع أكثر من اللازم. فكثير من الناشطات الأكبر سنًا يشاركن نفس القيم النسوية وملتزمات بعمق بالتغيير المجتمعي التحويلي، وإن اختلفت استراتيجياتهن وأولوياتهن.[80] ترى الشابات أن نظيراتهن الأكبر سنًا يقاومن المناهج والأجندات الجديدة.

وقد ازدادت هذه الاختلافات بين الأجيال وضوحًا منذ أبريل 2023، مع اكتساب النقاشات حول تحويل الأنظمة زخمًا متزايدًا، مما زاد من صعوبة بناء جبهة موحدة حول الأهداف السياسية للنساء. لو لم يندلع نزاع جديد، لكان من الممكن أن تظهر تفاهمات متبادلة وتعاون بين الأجيال، مما يعزز حركة أكثر تماسكًا. لكن الحرب تركت الخلافات دون حل، وسيكون من الضروري إعادة بناء الثقة والوحدة.[81]

تتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم مشاركة القدرات بين الأجيال وخارج نطاق ما يسمى بالنساء النخبة.[82] حيث تميل الأفراد (عادة الأكبر سنًا)ممن لديهم خبرة سابقة في العمليات السياسية وحل النزاعات إلى الهيمنة على عمليات السلام والسياسة، مما يحد من إشراك النساء الشابات والأفكار الجديدة. كما يؤدي هذا إلى تهميش نساء المجتمعات المهمشة تاريخيًا، اللواتي إما يجهلن وجود هذه المنتديات أو يشعرن بعدم تقدير مساهماتهن.[83] وكما وصفت إحدى المشاركات: «المشكلة تكمن في نقص التنوع والشمولية حيث تحضر نفس النساء باستمرار في جميع الاجتماعات وورش العمل، مما لا يترك فرصًا لمشاركة نساء أخريات[84]."

لطالما مارست الحركة النسائية تمييزًا ضد الأشخاص من مجتمع الميم+[85] والنساء ذوات الدخل المحدود والنساء ذوات الإعاقة. وأشار المشاركون إلى أن إدراج حقوق وقضايا مجتمع الميم+/غير الثنائيين يظل من المحرمات، حتى بين الأجيال الشابة وفي الحركة النسائية نفسها، خوفًا من مزيد من التهميش.[86] ولم تظهر قضايا الأشخاص من مجتمع الميم+ كأولوية عالية: حيث لم يتطرق المشاركون إلى هذا الموضوع إلا عندما أثارته الباحثات. وكما أوضح أحد أعضاء مجتمع الميم+: «العديد من المدافعات عن حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان في السودان محافظون جدًا عندما يتعلق الأمر بمجتمع [الميم+]، كما أن المواقف الرافضة للمثلية منتشرة حتى داخل تلك المجموعات».[87] يعد معالجة فجوات الحماية والوقاية والاختلالات النظامية أمرًا أساسيًا لتمكين تنوع وشمولية أكبر في المجموعات النسائية وعمليات السلام والسياسة.[88]

أشار المشاركون إلى الاستبعاد المستمر لأصوات المناطق الريفية، والأقل نموًا، والخلفيات الاقتصادية المهمشة من المنتديات وورش العمل ومنصات صنع القرار - خاصة تلك القادمة من مناطق النزاعات التاريخية.[89] تواجه النساء ذوات الإعاقة المزيد من الانتهاكات المتزايدة والاستبعاد المنهجي من قبل السلطات وأطراف النزاع المسلح والحركة النسائية. فغالبًا ما يتم استبعادهن من المجموعات النسائية ومساحات صنع القرار السياسي ومنصات المناصرة، ويظل تمثيلهن ناقصًا في اتفاقات السلام السودانية.[90] هذا الاستبعاد مثير للقلق بشكل خاص لأن النزاع الطويل في البلاد زاد من أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة.

أدى الانقلاب والنزاع المسلح إلى إيقاف العديد من الجهود الرامية لسد هذه الفجوات من خلال الحوار بين الأجيال وبرامج الإرشاد. على سبيل المثال، قام ائتلاف مجموعات النساء «نساء المجموعات المدنية والسياسية السودانية» (MANSAM) بتيسير الحوارات بين الأجيال كمسار للإرشاد، مما سمح للنساء الأكبر سنًا بالبقاء كمشاركات.[91] أرجع أحد المشاركين نجاح هذه الحوارات إلى تبديد مخاوف الأجيال الأكبر من أن تصبح غير ذات صلة: «[في السودان]...يحتكر الناس المناصب ولا يريدون المغادرة لأنهم يشعرون أنه ليس لديهم مكان يذهبون إليه. لذا للتقدم...عليك أيضًا تغيير عقلية [هؤلاء]».[92]

تختلف تفسيرات النسوية وأولويات أجندة المرأة والسلام والأمن؛ بالنسبة للبعض في السودان وخارجه، يشير التعريف بالنسوية إلى انحياز لقيم غربية ليبرالية غير مقبولة اجتماعيًا؛ ويتردد الجيل الأكبر سنًا بشكل خاص في تبني هذا المصطلح. يؤدي هذا التفسير إلى تفاقم الانقسامات الأيديولوجية ويحد من إمكانيات التعاون بين مجموعات النساء.[93] ردا على ذلك، تجنبت بعض منظمات حقوق المرأة وبناء السلام والشبكات تعريف نفسها كنسوية؛ حيث صاغت عملها بمصطلحات «المساواة بين الجنسين» و«الشمولية» و«القيادة النسائية» لجذب جمهور أوسع مع الاستمرار في العمل نحو أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن.[94] وقد أعاقت هذه الانقسامات تقدم المبادئ النسوية وأهداف أجندة المرأة والسلام والأمن.

زادت الحرب من حدة التوترات؛ حيث اقترحت بعض النساء أن يتم إعطاء الأولوية «للاحتياجات الإنسانية» على «قضايا المرأة».[95] وبينما تشكل هذه الانقسامات تحديات، إلا أنها حفزت أيضًا حوارات نقدية حول اتجاه وأولويات منظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني بشكل أوسع، وتسليط الضوء على الحاجة إلى استراتيجية متماسكة لأجندة المرأة والسلام والأمن، وأهدافها، ومبادئها. لاحظت مشاركة واحدة على الأقل أن الحرب أجبرت على تحول في الخطاب: حيث تطالب المزيد من النساء الآن بتغيير تحويلي وتؤكد على أهمية التواصل عبر المناطق والأقاليم مع مجموعات نسائية أخرى.[96]

هناك حاجة إلى أجندة موحدة من خلال منصة جماعية أو ائتلاف يعكس الاحتياجات والطموحات المتنوعة للنساء، خاصة تلك القادمة من المجتمعات الريفية والمهمشة تقليديًا، لخلق حركة سلام أكثر شمولًا.[97] يمكن لمثل هذه المنصة أن تضمن شمولية حقيقية في المناقشات واتخاذ القرار، وتعزيز التعاون والتماسك. كما عبرت إحدى المشاركات: «[نحتاج] إلى أن يكون لدينا منصتنا الخاصة بدلًا من العمل كسكرتيرات للرجال الذين كانوا يتلقون التمويل السياسي ويستمرون في هذا النمط من عدم الاهتمام بإشراكنا[98]."

يجب أن تدمج الأجندة الموحدة أيضًا دعم الجهات الفاعلة الدولية التي يمكنها التأثير والاستفادة من الفرص لإشراك النساء في عمليات السلام الرسمية. وتمثل المناصرة الجماعية فرصة للمجموعات السودانية للتفاعل مع الجهات الفاعلة الدولية لتحديد فرص الدعم، وتعزيز التفاهم المتبادل، والشراكات.

الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا العائق والتغلب عليه:

1. **دعم الحوارات بين الأجيال لتسهيل مبادرات الإرشاد لضمان مشاركة النساء من جميع الأعمار.** يعد إيجاد أرضية مشتركة ومشاركة المهارات، والمعارف، والموارد، والاستراتيجيات بين الأجيال أمرًا بالغ الأهمية لتمكين الجيل القادم من القيادات النسائية السودانية.
2. **دعم مبادرات المجتمع المدني الشاملة والمتعددة الجوانب.** لا ينبغي احتكار المناصب القيادية من قبل نفس الأفراد. بناءً على التثقيف المدني والسلام، يجب تحفيز التزام ذي معنى بإدراج أصوات وآراء وتجارب واحتياجات المجموعات المهمشة من النساء بما في ذلك ذوات الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم+ وغير الثنائيين، والقادمات من خلفيات ريفية واقتصادية محرومة.
3. **بناء منصة جماعية لربط مجموعات النساء المتنوعة.** يجب على الجهات الفاعلة الدولية المساعدة في تعزيز الحوارات الشاملة والحوارات بين الأجيال لخلق أجندة نسائية موحدة.
4. **تطوير تفسير سوداني للنسوية وأجندة المرأة والسلام والأمن** يصف التغيير النظامي المطلوب للحفاظ على سلام شامل وعادل، ويحدد كيفية تحقيق أجندة المرأة والسلام والأمن في السودان.

3.4 العائق الرابع: محدودية التمويل أو النفوذ الدولي

يجب توظيف نفوذ المجتمع الدولي لتنسيق وتمويل أهداف ومبادئ أجندة المرأة والسلام والأمن. ويقع على عاتق المجتمع الدولي دور محوري في إضفاء الشرعية، وتمكين المجموعات، والدعوة إلى تغيير منهجي في أجندة المرأة والسلام والأمن، وعمليات حل النزاعات بشكل أوسع. وأشار بعض المشاركين إلى أن مجموعات التغيير الجذري ومطالبها تم تهميشها بسبب ضغوط دولية من أجل «التسوية» بين الفصائل التقليدية[99].

يعتمد جزء كبير من المجتمع المدني السوداني على التمويل الدولي. وعبّر المشاركون عن تقديرهم لهذا الدعم لكنهم أكدوا على ضرورة بذل المزيد من الجهود. كما يتطلب الدعم الدولي تنسيقًا مدروسًا، ومشاركة للقدرات، وتواصلًا فعالًا: إذ يجب معالجة مشاكل التشرذم والازدواجية وتكرار الجهود. كما أوضحت إحدى المشاركات: «هناك العديد من المبادرات وأشخاص لا يتواصلون مع بعضهم البعض».[100]
لم يُدرك المجتمع الدولي مرارًا فعالية المبادرات المحلية. وقد حال النزاع الممتد دون وصول العديد من المنظمات الدولية والمحلية المسجلة إلى مناطق ومجموعات معينة. ومع ذلك، سمحت الطبيعة اللامركزية لغرف الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ النسائية لهذه المجموعات بالعمل في مناطق يصعب الوصول إليها (سيتم مناقشتها بالتفصيل في المربع 1 أدناه). فهي تملأ فراغ السلطة والحماية، ويمكن للموارد الدولية تعزيز هذا الدور.[101] ونبه المشاركون إلى أنه لا ينبغي لأصحاب المصلحة الدوليين تغيير الطبيعة غير الرسمية وغير الهرمية لهذه المجموعات والتي تجعلها فعالة.

يجب على المجتمع الدولي الإصرار على المشاركة الفاعلة للنساء في عمليات السلام الرسمية. كانت النساء ممثلات تمثيلًا ناقصًا في كل من عملية سلام جوبا ومفاوضات جنيف الأخيرة، حيث لم تكن هناك سوى 3 نساء من بين 26 مشاركًا.[102] بينما كانت هناك محاولات لإشراك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، يحتاج الفاعلون الدوليون بشكل عاجل إلى اعتماد مقاربات أكثر تركيزًا وشمولاً تجاه مجموعات ومنظمات النساء. معظم اتفاقات السلام لا يتم صياغتها حصريًا من قبل المجتمعات المحلية أو القادة الوطنيين. يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ويمتلك نفوذًا لضمان مشاركة أصوات النساء في تشكيل مستقبل السودان.[103]
يحتاج الدعم إلى تمويل أساسي مرن واستجابة لتأمين المشاركة الفاعلة للنساء. أدى اندلاع النزاع المسلح في السودان إلى زيادة سريعة في الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والمناصرات.[104] هناك حاجة إلى دعم إنساني مراعٍ للنوع الاجتماعي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والحماية سريعة التغير.[105] كما أكدت إحدى المشاركات: «توفر اليونيسف مساحة آمنة للأطفال، لكن الأطفال يعانون الآن من سوء التغذية [بسبب الحرب]. كيف يمكنك توفير مكان للعب والناس جائعون؟».[106]

هناك حاجة أيضًا إلى تمويل يستهدف الاحتياجات اللوجستية والمالية للقائدات والمدافعات عن حقوق الإنسان لتمكينهن من السفر للمناقشات والاجتماعات. وأشار المشاركون إلى أن نقص الموارد المرنة يعيق أيضًا بناء العلاقات والتنسيق بين المجموعات، خاصة عندما يكون الوصول إلى الإنترنت محدودًا بسبب الحرب.[107]

الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا العائق والتغلب عليه:

1. يجب على المجتمع الدولي الاعتراف بنفوذه ومسؤوليته لضمان المشاركة الفاعلة للنساء في عمليات السلام - واتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الشأن. يجب أن يعكس تمثيل النساء تنوع المجتمع السوداني لضمان شمولية حقيقية.
2. توفير تمويل أساسي مرن بالإضافة إلى تمويل مستهدف لتلبية الاحتياجات المتغيرة بسرعة للمشاركة والحماية. يعد التمويل المخصص للقيادات النسائية لتغطية الاحتياجات اللوجستية مثل السفر لحضور الاجتماعات ومفاوضات السلام بنفس الأهمية لضمان الإدماج والمشاركة.a

3.5 العائق الخامس: الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار النزاع المسلح

أدى النزاع المستمر في السودان إلى تدمير وتعطيل حياة عدد لا يحصى من البشر، مما نتج عنه «أسوأ أزمة إنسانية في العالم» بتقديرات لا تقل عن 150,000 حالة وفاة.[108] وقد توقف تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما توقفت العديد من مبادراتها. ومع ذلك، يمكن لأوقات الاضطراب أن تخلق أيضًا فرصًا لإعادة تعريف الأنظمة غير المتكافئة، وتعزيز تحالفات جديدة والدعوة إلى تغيير جذري.

بناءً على تجاربهن في ثورة ديسمبر، تولت النساء أدوارًا قيادية في مجتمعاتهن خلال النزاع المسلح الحالي. وتمكنّ من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة عندما عجز الآخرون عن ذلك، والتفاعل مع نساء متنوعات خارج مجتمعاتهن، وتنفيذ التغييرات التي طالبن بها منذ فترة طويلة - وإن كان على نطاق أصغر وفي سياق مختلف بشكل ملحوظ. سيؤدي الدعم المستمر لهذه المجموعات والعمليات الجديدة، مثل غرف الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ النسائية (انظر المربع 1)، إلى المساعدة في توجيه هذا الزخم لتعزيز أهداف أجندة المرأة والسلام والأمن المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات والأولويات المحلية أثناء النزاع المسلح.

المربع 1: غرف الاستجابة الطارئة (ERRs) وغرف الطوارئ النسائية (WERs)

في أبريل 2023، حشدت لجان المقاومة السودانية جهودها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الحرب، من خلال إنشاء غرف الاستجابة الطارئة[109] التي تقدم خدمات إنقاذ الحياة بما في ذلك الأدوية والمأوى وجهود الإخلاء.[110] وتستند هذه المجموعات التي يقودها المجتمع المحلي إلى مبادئ اللاعنف، والثورة، والديمقراطية. ورغم تنامي بروزها وأهميتها، تظل هذه المجموعات منفصلة عن عمليات بناء السلام الرسمية.[111] يمثل استغلال شرعية وفعالية غرف الاستجابة الطارئة فرصة لتركيز هذه الأصوات والعمليات في المستقبل السياسي للسودان.

نشأت مجموعات فرعية بمبادرات متخصصة ضمن غرف الاستجابة الطارئة. حيث تم إنشاء أكثر من 75 غرفة طوارئ نسائية للاستجابة لاحتياجات حماية المرأة وتقديم الدعم الاقتصادي والنفسي. تضم كل مجموعة 5-7 نساء يقدمن تدريبًا على أنشطة مدرة للدخل على نطاق صغير مثل صناعة الصابون والحرف اليدوية، وتساعد جهودهن في زيادة دخل الأسرة وتعزيز المرونة والاعتماد على الذات بين النساء.[112] وفي الخرطوم، أنشأت مجموعات نسوية غرف طوارئ نسائية لمعالجة الاحتياجات القانونية، والصحية، والنفسية، والاجتماعية المتزايدة والتي لم تتم تلبيتها بعد للنساء، بما في ذلك الحوامل والمتأثرات بالعنف الجنسي. كما أوضحت إحدى المشاركات، كان هناك «الكثير [من الحديث] عن كيفية تأثر النساء بشكل غير متناسب، ومع ذلك لم يتم توجيه الأموال للنساء».[113] عندما أغلقت غرفة الاستجابة الطارئة الرئيسية في بورتسودان، أسس النشطاء غرفة طوارئ نسائية لدعم النازحات داخليًا، وتقديم مستلزمات أساسية مثل الفوط الصحية.[114]

تتميز غرف الاستجابة الطارئة (ERRs) وغرف الطوارئ النسائية (WERs) بدرجة عالية من التنظيم والتنسيق. تقوم المجموعات الفرعية بتقديم خدمات مستهدفة مثل تنسيق البرامج، الاتصالات، والحماية. يتم اتخاذ القرارات بشكل لا مركزي ومن خلال مناقشات جماعية، غالبًا باستخدام منصات التواصل الاجتماعي.[115] تتيح المعرفة المحلية لهذه المجموعات تحديد وتقييم الاحتياجات العاجلة. كما قامت غرف الطوارئ النسائية بإنشاء لجان التنسيق المحلية (LCCs) التي تضم منظمات دولية وسودانية أخرى. تم إنشاء هذه اللجان «للتشارك والعمل معًا... نريد نقل الخبرة إلى الولايات الأخرى... نريدهم أن يعرفوا كيفية سير العملية وما يفعلونه».[116]

وعلى الرغم من الانتقادات الواسعة لنقص التنوع في الحركة النسائية، تظهر غرف الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ النسائية شمولية من خلال دمج شبكات متنوعة في هياكلها التنظيمية. يتواصل الجيران عن طريق الكلام الشفهي، ومنصات التواصل الاجتماعي، ووسائل اتصال أخرى. تساعد هذه التفاعلات الاجتماعية في تخفيف مشاعر العزلة وخلق شعور بالتضامن. تقوم غرف الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ النسائية بتناوب الأعضاء الذين يحضرون الاجتماعات، مما يضمن إشراك نطاق أوسع

مـن الأصـوات ومنـع هيمنـة عضـو واحـد.[117] ومـع ذلـك، قـد تواجـه النسـاء ذوات المسـؤوليات الأسريـة وواجبـات الرعايـة صعوبـات في حضور الاجتماعات دون دعم اجتماعي واقتصادي.

يُمكـن وصـف غـرف الاسـتجابة الطارئـة (ERRs) وغـرف الطـوارئ النسـائية (WERs) بأنهـا «ليسـت مؤسسـات بالمعنـى التقليـدي، بـل مراكـز شـبكية تلتقـي فيهـا الجهـات الفاعلـة المحليـة المختلفـة حـول تقديـم الخدمـات للمجتمـع».[118] نجحـت هـذه الغـرف في مقاومـة ضغـوط المانحـين المتعلقـة بمتطلبـات التقاريـر، واسـتمرت في تحديـد وجهـة المـوارد. كـما لاحظـت إحـدى المشـاركات: «أحيانًـا تـأتي بعـض المنظـمات إلينـا بأجندتهـا الخاصـة. يقولـون: ‹نريـد دعـم المطبـخ›. فـنرد: ‹حسـنًا، لدينـا سـبع مناطـق. سـنرى أيهـا أكـثر احتياجًـا للطعـام الآن. وليـس مـن حقـك إخبارنـا بمـا يجـب فعلـه. فقـط أحـضر الطعـام ونحـن نعـرف كيـف نقـوم بتوزيعـه›».[119] في أكتوبـر 2024، سـلطت طاولة مستديرة مع الشركاء والمانحين الدوليين الضوء على إنجازاتهم وحددت المجالات التي تحتاج إلى دعم إضافي.[120]

> “لا تحاولوا تنظيمهم، لا تحاولوا جعلهم كيانًا قانونيًا؛ فهم يمتلكون بالفعل نظامًا لاستيعاب الأموال... علينا أن نعمل ضمن نظامنا لمساعدتهم، دون تحويلهم إلى منظمات غير حكومية محلية لأن ذلك يُقلل من مرونتهم».[124]

تخطـط غـرف الطـوارئ النسـائية لمعالجـة قضايـا بنـاء السـلام والاجتماعيـة، مـما يؤكـد قدرتهـا عـلى التكيـف والاسـتجابة للتحديـات الناشـئة. عـلى سـبيل المثـال، تسـعى لمعالجـة خطـاب الكراهيـة مـن خـلال مبـادرات مجتمعيـة مبتكـرة مثـل المناقشـات في المطابـخ المجتمعيـة مـع النسـاء والرجـال والعائـلات. وغالبًـا مـا يتـم التغـاضي عـن فجـوة الحمايـة للعامـلات في هـذه الغـرف، حيـث يوجـد دعـم محـدود للعامـلات المعرضـات للعنـف الجنـسي.[121] وأطلقـت غـرف الطـوارئ النسـائية حملـة للتوعيـة بالتحـرش الجنـسي بالتعـاون مـع اليونيسف.[122]

يتطلـب الأمـر توخـي الحـذر للحيلولـة دون إضفـاء الطابـع الرسـمي عـلى المجموعـات والشـبكات غـير الرسـمية، وخاصـة مـن قبـل الممولـين الدوليـين. تقـوم غـرف الطـوارئ النسـائية بإنشـاء هيـكل جديـد لتعزيـز تأثيرهـا الجماعـي، وإن كان ذلـك بطـرق غـير رسـمية خـارج هيـاكل الحكـم الرسـمية. وقـد تمكنـت غـرف الاسـتجابة الطارئـة وغـرف الطـوارئ النسـائية مـن تحقيـق تحـول كبـير مـن المنـاصرة المجـزأة إلى شـبكة منسـقة. وهـي تمثـل فرصـة واعـدة لتعزيـز أجنـدة المـرأة والسـلام والأمـن. ومـع الدعـم والتمويـل القويـين، يمكـن لغـرف الطـوارئ النسـائية مواصلـة توسـيع نطاقهـا، لتصبـح مراكـز محوريـة للمنـاصرة والدعـم والتعبئـة المجتمعيـة، وضـمان مشـاركة النسـاء (وخاصـة المهمشـات منهـن) بشـكل فعـال في إعـادة بنـاء المجتمـع السـوداني. يمثـل الجمـع بـين التمكـين الاقتصـادي والدعـم النفـسي وتأثـير بنـاء السلام نموذجًا فعالًا لدفع التغيير التحويلي من القاعدة إلى القمة.[123]

الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا العائق والتغلب عليه:

1. **اعتماد نهج غير استعماري لدعم القيادات النسائية من خلال الحد من البيروقراطية**، وبناء النوايا الحسنة، والثقة بأن القيادات النسائية تعرف أفضل السبل للتعامل مع الوضع على الأرض وخدمة مجتمعاتها.
2. **اعتماد تمويل مرن وسريع الاستجابة لتوجيه الدعم للمبادرات المحلية التي تقدم المساعدات الإنسانية للمجتمعات والنساء المحتاجات**. يظل الهيكل المرن والقابل للتكيف لغرف الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ النسائية عاملًا أساسيًا لنجاحها.
3. **ضمان وصول التمويل الدولي للنساء اللاتي تولين أدوارًا قيادية خلال فترات النزاع**. كما أن الدعم الدولي للقيادات النسائية يضفي شرعية على أدوارهن، ويغير التصورات المجتمعية التي يمكن الاستفادة منها خلال فترات السلام.

4. الخاتمة

رغم استمرار الانقسامات بين المجموعات النسائية، أظهرت ثورة ديسمبر إمكانية العمل الجماعي.[125] فقد أوضحت كيف يمكن للأهداف المشتركة، مثل العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والتمثيل العادل، أن تردم الفوارق وتعزز التعاون. هذه الوحدة، وإن كانت هشة، وضعت الأساس لجهود مستمرة نحو المساواة بين الجنسين، مما يثبت أن العمل الجماعي يمكن أن يكون أداة قوية للتغيير الاجتماعي.

واجهت النساء السودانيات، ولا يزلن يواجهن، عوائق متعددة تحول دون مشاركتهن الفاعلة في عمليات السلام والسياسة وكذلك في منع النزاعات. تشمل أبرز هذه العوائق التي خلصت إليها الدراسة: الأعراف المقيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ونقص التثقيف المدني و فيما يتعلق بالسلام، والانقسامات داخل المجتمع المدني، وعدم كفاية التمويل الدولي لتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، واندلاع النزاع المسلح. ومع ذلك، تواصل السودانيات الدعوة والمطالبة بالعدالة القائمة على النوع الاجتماعي؛ حيث تزعمن الجهود الإنسانية في الحرب الأهلية الأخيرة لحماية النساء ومجتمعاتهن على حد سواء.

تفشل العمليات السياسية الرسمية في إشراك النساء، رغم الأدوار المهمة التي لعبنها تاريخيًا في السودان. بينما لا تصنف هذه الدراسة العوائق التي تحول دون الإدماج الفاعل للنساء، قد يعتمد العامل الخارجي الأكثر تأثيرًا في ضمان التقدم المستمر لأجندة المرأة والسلام والأمن على جهود المجتمع الدولي في توجيه الموارد نحو العمل الموجه لهذه الأجندة. وبما أن المجتمع الدولي يمكنه أيضًا التأثير على العمليات والهياكل السياسية الرسمية، فإن على الجهات الفاعلة الدولية أن تصر على الإدماج الفاعل والمتنوع للنساء.

تظهر الممارسات الناجحة لمشاركة النساء في عمليات السلام ومنع النزاعات استراتيجيات تقاطعية. وكما نوقش في القسم 3.1، حققت المبادرات متعددة الجوانب التي تجمع بين الأعراف الاجتماعية والثقافية، والبيئة الاقتصادية، والأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي المتغيرة نجاحًا ملحوظًا. ورغم أن النزاع المسلح أوقف العديد من الجهود بشكل مفاجئ، إلا أنه يُتيح أيضًا فرصًا للقيادة النسائية كما يتجلى في غرف الاستجابة الطارئة وغرف الطوارئ النسائية.

ملحق: منهجية البحث

اعتمد التحليل في هذا التقرير على البحث المكتبي والمقابلات مع المشاركين الرئيسيين (KIIs) ومجموعة النقاش المركزة (FGD). تضمن البحث المكتبي مراجعة وتحليل المقالات، والتقارير المؤسسية، والأوراق الأكاديمية، والأدب الرمادي باللغتين الإنجليزية والعربية. واتبع نهجًا شاملًا لفحص المصادر «غير الرسمية» مثل المدونات الشخصية والمؤسسية، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي، مع الاعتراف بالعوائق أمام النشر واستخدام هذه الوسائط في تنظيم النشاط المحلي، خاصة في السياق السوداني.

تم إجراء 22 مقابلة مع مشاركين رئيسيين (14 امرأة / 8 رجال) خلال الفترة من أكتوبر- نوفمبر 2024. تم تحديد المشاركين وجذبهم عبر أخذ عينات هادفة وطريقة كرة الثلج من خلال شبكات المؤلفين، والبحث المكتبي، وتوصيات المشاركين الآخرين. يمثل المشاركون خلفيات متنوعة من حيث العرق، والدين، والجنس، والعمر، ومنطقة المنشأ، والعمل في السودان، والخبرة الموضوعية، بالإضافة إلى ما إذا كانوا يُعَرِّفون بأنهم من ذوي الإعاقة، ونازحين داخليًا أو خارجيًا، من بين مُؤشِّرات اجتماعية أخرى ذات صلة. كانت المقابلات طوعية مع تطبيق مبدأ الموافقة المستنيرة بشكل مستمر. أُجريت المُقابلات في إطار مبدأ «عدم الإضرار»، وكان للمشاركين حرية رفض الإجابة على أي سؤال مُطروح و/أو إنهاء المُقابلة في أي مرحلة.

أُجريت المقابلات مع المشاركين الرئيسيين شخصيًا وعبر الإنترنت باستخدام منصات مشفرة من طرف إلى طرف أو بدائل آمنة أخرى كانت أكثر راحة وتوفر للمشاركين. أتيح للمستجيبين اختيار المشاركة باللغة العربية أو الإنجليزية مع مترجمين ذوي خبرة. عُرض تعويض عن تكاليف السفر والإنترنت، على سبيل المثال للسفر إلى موقع آمن للتحدث و/أو شحن إنترنت الهاتف المحمول للمقابلات الي تمت عبر الإنترنت.

عُقدت مجموعة النقاش المركزة مع الجالية السودانية في كمبالا، أوغندا في نوفمبر 2024. ضمت المجموعة 10 مشاركين (8 نساء / 2 رجال) من مختلف الفئات العمرية، والخلفيات التعليمية، والمهن، والخبرات الموضوعية، بالإضافة إلى مشاركتهم في عمليات السلام والسياسة الرسمية، وكذلك التنوع العرقي والديني. شملت المجموعة أيضًا أفرادًا استقروا منذ فترة طويلة في أوغندا وأولئك الذين نزحوا مؤخرًا بسبب النزاع المسلح الحالي في السودان.

نظرًا لتقارير عن عمليات قتل مستهدف ومضايقات وأذى متعمد للنشطاء، تم إخفاء جميع الهويات في هذا التقرير والمطبوعات ذات الصلة لضمان سلامة وأمن المشاركين.[126]

تعليقات ختامية

1 البنك الدولي، "البنك الدولي في السودان: نظرة عامة"، 1 أكتوبر 2024، https://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview.

2 نستخدم مصطلح "ثورة ديسمبر" للإشارة إلى الانتفاضة الشعبية التي استمرت من ديسمبر 2018 إلى منتصف عام 2019، والتي أسفرت عن الإطاحة بعمر البشير. كان البشير رئيسًا فعليًا للدولة منذ عام 1989، يحكم من خلال مجلس قيادة الثورة. في عام 1993، حل المجلس العسكري وأعلن نفسه رئيسًا. انظر إلى يسرى المباشر عبد الله وآخرون، "رؤية إقليمية لمشاركة المرأة السودانية في ثورة ديسمبر"، ورقة عمل السودان رقم 1 (التعاون الأكاديمي السوداني النرويجي، مارس 2023)، https://www.cmi.no/publications/file/8733-a-regional-insight-into-sudanese-womens-participation-in-the-december-revolution.pdf.

3 بروك ديفيز، الإعلان الدستوري السوداني لعام 2019: أثره على عملية الانتقال، المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، 2022، 10-16، https://www.idea.int/sites/default/files/publications/sudans-2019-constitutional-declaration-its-impact-on-the-transition-en.pdf.

4 جمهورية السودان وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2020-2022، مارس 2020، http://1325naps.peacewomen.org/wp-content/uploads/2021/08-Sudan-2020-2022.pdf.

5 ذات المرجع، ص ١٧؛ ريم عباس وليف تونيسن، "علامات السلام؟ تمثيل المرأة في عملية السلام في جوبا"، مجلة مراجعة الصراعات وبناء السلام الأفريقية، المجلد ١٢، العدد ٢ (٢٠٢٢): ٨٩-١٠٥.

6 ديفيز، الإعلان الدستوري للسودان لعام 2019؛ انظر أيضًا إلى زيد العلي، اتفاقية جوبا للسلام في السودان: ملخص وتحليل، المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، 2021، https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-juba-agreement-for-peace-in-sudan-en.pdf.

7 عماد ك. حرب، "العملية الانتقالية في السودان ماتت ودُفنت"، المركز العربي واشنطن العاصمة، 17 أبريل/نيسان 2023، https://arabcenterdc.org/resource/sudans-transitional-process-is-dead-and-buried/؛ الجزيرة، "السودان يُشكّل مجلسًا سياديًا من 11 عضوًا برئاسة البرهان"، 20 أغسطس/آب 2019، https://www.aljazeera.com/news/2019/8/20/sudan-forms-11-member-sovereign-council-headed-by-al-burhan.

8 صوت أمريكا، "الجدول الزمني: اضطرابات السودان بعد انقلاب 2021"، صوت أمريكا أفريقيا، 15 أبريل/نيسان 2023، https://www.voaafrica.com/a/timeline-sudan-unrest-post-2021-7051889.html.

9 سلمى أحمد، "مدونة من السودان: انتفاضات السودان: ثورة الشباب"، معهد كريستوفر ميشيلسن، 2019، https://www.cmi.no/publications/7201-blog-from-sudan-the-sudan-uprisings-the-revolution-of-the-youth.

10 سارة أو. نوجدالله، "الثورة مستمرة: نشاط المرأة السودانية"، في كتاب "النوع الاجتماعي والاحتجاجات والتغيير السياسي في أفريقيا"، تحرير أوينو أوكيش (دار نشر بالجريف ماكميلان تشام، 2020)، الصفحات 107-130؛ إيريس سيري-هيرش، "التعريب والأسلمة في بناء الدولة السودانية "ما بعد الاستعمارية" (1946-1964)"، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 240 (2020): الصفحات 779-804؛ أمنية مصطفى وغيداء حمدون، "أبق عينيك على السودان"، أفريقيا بلد، 11 مارس 2024، https://africasacountry.com/2024/03/keep-eyes-on-sudan؛ سيري-هيرش، "التعريب والأسلمة".

11 بي جي في نيومبي، "سياسة اللغة والثقافة والدين والعرق في السودان"، فرانكفورتر أفريكانستيش بلاتر 6 (1994): 10.

12 انظر، على سبيل المثال، إلى المواد 151 و152 و154 من القانون الجنائي لعام 1991 التي تجرم "الفحش الجسيم" و"الزي الفاضح أو غير الأخلاقي" و"الدعارة" (بتعريف غامض) وقانون النظام العام في الخرطوم لعام 1998 الذي ينظم الأنشطة الاجتماعية على أسس قائمة على النوع الاجتماعي.

13 سلمى أحمد نجيب، فضاءات جديدة وحدود قديمة: المرأة والفضاء الاجتماعي والإسلام في السودان (دار نشر ليكسينغتون، 2004)، ص 20-21.

14 المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (SIHA)، ما وراء البنطال: النظام العام وحقوق الإنسان للنساء والفتيات في السودان، 2009، 18-26، https://sihanet.org/beyond-trousers/.

15 اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، "بيان صحفي بشأن إغلاق مركز سلامة للنساء في الخرطوم، السودان"، 4 يوليو/تموز 2014، https://achpr.au.int/index.php/en/news/press-releases/2014-07-04/press-release-closure-salmmah-womens-center-khartoum-sudan.

16 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 21، القاهرة، 28 نوفمبر 2024؛ المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي ومؤسسة ريدريس، تجريم المرأة السودانية: الحاجة إلى إصلاح جذري، 2017، 5، https://redress.org/wp-content/uploads/2017/12/report-Final.pdf.

17 نجيب، فضاءات جديدة وحدود قديمة.

18 المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (SIHA)، ما وراء البنطال.

19 مقابلة المخبر الرئيسي 1، عبر الإنترنت، 26 أكتوبر 2024.

20 محضار حبتمريم سريكبيرهان، "حشد النساء في أفريقيا: الانتفاضة السودانية عام 2019" (رسالة ماجستير، جامعة سيراكيوز، يوليو 2021)،

28، https://surface.syr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1001&context=aas

21 ألسيندا هونوانا، "كفى! احتجاجات الشباب والتغيير السياسي في أفريقيا"، في كتاب "التعبئة الجماعية في أفريقيا"، تحرير كاديا تال، ماري إيمانويل بومرول، وميشيل كاهين (بريل، ٢٠١٥)، الصفحات ٤٥-٦٦؛ تافادزوا ماغانغا، "مظاهرات الشباب وأثرها على التغيير السياسي والتنمية في أفريقيا"، مرصد أكورد للصراع والمرونة، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠؛ انظر أيضًا إلى غادا كادودا وسوندرا هيل، "حركات الشباب المعاصرة ودور وسائل التواصل الاجتماعي في السودان"، المجلة الكندية للدراسات الأفريقية. 49، رقم 1 (أبريل 2015): 215-236.

22 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 6، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024.

23 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 5، عبر الإنترنت، 25 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 15، القاهرة، 27 نوفمبر 2024.

24 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 8، عبر الإنترنت، 1 نوفمبر 2024.

25 مقابلة المُخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024؛ عزة أحمد عبد العزيز، "ثورة السودان: كيف تكشف مشاركة المرأة عن التصدعات المجتمعية"، ميدل إيست آي، 4 يوليو/تموز 2019، https://www.middleeasteye.net/opinion/sudan-revolution-how-womens-participation-reveals-societal-fissures؛ كارين شيرمان، "صمود المرأة في السودان: مقابلة مع الطبيبة السودانية سارة خليفة"، ثينك جلوبال هيلث، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، https://www.thinkglobalhealth.org/article/resilience-women-sudan.

26 سامية النجار وليف تونيسن، "مطالب المرأة السودانية بالحرية والسلام والعدالة في ثورة 2019"، في كتاب "المرأة وبناء السلام في أفريقيا"، تحرير لادان آفي، وليف تونيسن، وآيلي تريب (جيمس كوري، 2021)، ص 108.

27 عبدالله وآخرون، رؤية إقليمية.

28 ليف تونيسن، "ثورة المرأة السودانية من أجل الحرية والكرامة والعدالة مستمرة"، مركز الدراسات الأفريقية، 2020، https://www.cmi.no/publications/7355-sudanese-womens-revolution-for-freedom-dignity-and-justice-continues.

29 المبادرة الاستراتيجية لشبكة المرأة في القرن الأفريقي، في فجر السودان ما بعد الثورة: تأملات في ديناميكيات الحركة النسائية، شبكة المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، 2021.

30 سيريكبرهان، "تعبئة المرأة في أفريقيا"، 28.

31 عبدالله وآخرون، رؤية إقليمية، 4-16.

32 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية)، مشاركة المرأة السودانية في عمليات السلام الجارية، 2024، 16، https://www.idea.int/sites/default/files/2024-12/sudanese-womens-participation-in-ongoing-peace-processes.pdf.

33 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 1، عبر الإنترنت، 26 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 5، 25 أكتوبر 2024؛ عبد الله وآخرون، نظرة إقليمية، 3.

34 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 5، عبر الإنترنت، 25 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 20، القاهرة، 27 نوفمبر 2024.

35 عبدالله وآخرون، رؤية إقليمية، 4.

36 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 5، عبر الإنترنت، 25 أكتوبر 2024.

37 مسودة الدستور 2019، المادة 24(2).

38 عزة أحمد عبد العزيز وعروب الفكي، تحولات آفاق المشاركة السياسية في السودان: المشاركة السياسية في السودان، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، 2021، https://www.idea.int/publications/catalogue/shifting-terrains-political-participation-sudan.

39 المقابلة مع المخبر الرئيسي رقم 20، القاهرة، 27 نوفمبر 2024؛ المقابلة مع المخبر الرئيسي رقم 16، القاهرة، 25 نوفمبر 2024.

40 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، 27 أكتوبر 2024.

41 المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، مشاركة المرأة السودانية، 14.

42 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 5، عبر الإنترنت، 25 أكتوبر 2024.

43 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، مشاركة المرأة السودانية، 16.

44 مقابلة المُخبر الرئيسي رقم 3، على الإنترنت، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024. انظر أيضًا إلى : ريم عباس، "بعد عام من سقوط البشير، يستمر نضال المرأة السودانية"، إنهادوانا، 11 أبريل/نيسان 2020، https://www.wilsoncenter.org/blog-post/year-after-bashirs-fall-struggle-sudanese-women-continues

45 ريم عباس وليف تونيسن، "علامات السلام؟"؛ راديو دبنقا، "النساء السودانيات يطالبن بالمشاركة في مفاوضات السلام"، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/women-demand-participation-in-peace-negotiations.

46 جمهورية السودان وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2020-2022، مارس 2020، http://1325naps.peacewomen.org/wp-content/uploads/2021/08/Sudan-2020-2022.pdf.

47 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، التقرير الإقليمي: تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية، 2023، 37، 53، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-agenda-arab-region-english.pdf.

48 ذات المرجع ، ص 21-22.

49 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، عبر الإنترنت، 27 أكتوبر 2024.

50 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

51 المرأة الأمنية، "السودان"، قرار مجلس الأمن رقم 1325 وخطط العمل الوطنية، https://www.securitywomen.org/unscr-1325-and-national-action-plans-nap/sudan؛ الإسكوا، التقرير الإقليمي، 48-50.

52 الأمم المتحدة، "العنف الجنسي يُستخدم كسلاح حرب في السودان، يحذر العاملون في المجال الإنساني، ويطالبون مجلس الأمن بالتحرك"، مجلس الأمن، الاجتماع 9878، SC/16018، 13 مارس/آذار 2025، https://press.un.org/en/2025/sc16018.doc.htm؛ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، "الطلب على دعم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يتضاعف أربع مرات وسط الصراع المستمر في السودان"، 29 يناير/كانون الثاني 2024، https://www.ippf.org/blogs/demand-sexual-and-gender-based-violence-support-quadruples-amid-sudans-ongoing-conflict.

53 ناهد وداعة الله، "جثث في ساحات القتال: العنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان"، Think Global Health، 25 مارس/آذار 2024، https://www.thinkglobalhealth.org/article/bodies-battlefields-gender-based-violence-sudan؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "السودان: خبراء الأمم المتحدة يحذرون من تزايد الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي وتجنيدهم"، 22 مارس/آذار 2024، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/sudan-trafficking-sexual-exploitation-and-recruitment-children-rise-warn-un/

54 رابطة نساء بورما، بناء المقاومة الثلاثية: تصورات القيادات النسائية للتغييرات والتحديات بعد عام ونصف من الانقلاب في بورما، 2024، https://www.womenofburma.org/sites/default/files/2024-Triple%20Resistance%20DESIGNED%20-20FINALISED.pdf%26%01/.

55 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، عبر الإنترنت، 25 يونيو 2024، مقتبسة من جونلي ليم وميادة المكي، ورقة موقف حول مطالب المرأة المتعلقة بحل النزاعات/مفاوضات السلام خلال صراع 15 أبريل في السودان، شبكة المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، 2025.

56 عبد الرحمن محمد يدي النور، تاريخ التجارب التربوية في السودان: نبذة مختصرة، الطبعة الثالثة (جامعة كيب بينينسولا للتكنولوجيا، 2016)، ص 177-178، https://www.cput.ac.za/storage/library/pdf/ebooks/history-of-educational-experiments-in-sudan-a-brief-account.pdf.

57 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

58 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، عبر الإنترنت، 27 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 19، القاهرة، 27 نوفمبر 2024. تُعرف هذه المبادرة باسم مبادرة الأمهات [أو مجموعة الأمهات].

59 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 19، القاهرة، 27 نوفمبر 2024.

60 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، عبر الإنترنت، 27 أكتوبر 2024.

61 المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأثر الاجتماعي والاقتصادي للصراع المسلح على الأسر الحضرية السودانية: أدلة من مسح وطني للأسر الحضرية (2024)، الجزء الثاني، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-11/the_socio-economic_impact_of_armed_conflict_on_sudanese_urban_households-pre-designed_version_0.pdf.

62 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 12 يوليو/تموز 2024، مقتبسة من ورقة موقف ليم وإلمكي، قيد النشر.

63 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، عبر الإنترنت، 27 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 19، 27 نوفمبر 2024.

64 مجموعة نقاش مركز ، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

65 ذات المرجع

66 ذات المرجع

67 ذات المرجع

68 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 15، القاهرة، 27 نوفمبر 2024.

69 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 5، عبر الإنترنت، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 10، عبر الإنترنت، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 15، القاهرة، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ مجموعة نقاش مركز، كامبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ ماكسويل أدجاي، "مشاركة المرأة في عمليات السلام: مراجعة للأدبيات"، مجلة تعليم السلام 16، العدد 2 (2019): 143-144.

70 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 1، عبر الإنترنت، 26 أكتوبر 2024

71 مقابلة المُخبر الرئيسي رقم ١٠، نُشرت على الإنترنت، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤. انظر أيضًا إلى: بلقيس بدري، "تجربة جامعة الأحفاد للبنات في تقديم دراسات المرأة والنوع الاجتماعي: تحديات القرن الحادي والعشرين"، مجلة الأحفاد: المرأة والتغيير، العدد ١٩، العدد ١ (٢٠٠٢): ٤١-٤٩، قارن: عثمان محمد عثمان علي، "دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي في أنظمة المقررات الأكاديمية المحافظة: حالات من جامعة الخرطوم، السودان"، في: أبحاث النوع الاجتماعي والتواصل: لا تصفق بيد واحدة، المجلد أ، تحرير: بارتو طهراني-كروينر وبريجيت وورتيلر (هيربولزهايم: دراسات النوع الاجتماعي، سنتوروس، ٢٠٠٨)، ١٢٦-١٣٥.

72 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

73 ذات المرجع

74 التغيير (2024) "مشروع الفكر الديمقراطي السوداني في يوغندا لتكوين مجموعات «القراءة من أجل التغيير" [مشروع الفكر الديمقراطي يدعو الشعب السوداني في أوغندا إلى تشكيل مجموعات "القراءة من أجل التغيير"]، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024، https://www.altaghyeer.info/2024/10/14/ar/.

75 على سبيل المثال، سعى مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي إلى رفع مستوى الوعي بالحقوق المدنية والديمقراطية المتعلقة بالانتخابات. مقابلة مع مصدر رئيسي، ١٦، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤. انظر أيضًا حملة "نفير": كان شعارها "سد الفجوة والقيام بما هو مطلوب". ندى السيد، "نشاط الشباب

يزدهر مع مياه الفيضانات في السودان"، مشروع كفاية، ١٢ أغسطس ٢٠١٣، https://enoughproject.org/blog/youth-activism-rises-along-flood-waters-sudan.

76 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ عبد الله وآخرون، رؤية إقليمية، 17-18.

77 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

78 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 6، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024.

79 ذات المرجع.

80 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

81 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

82 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 6، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024؛ عبد الله وآخرون، رؤية إقليمية، 17-18.

83 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

84 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 6، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024؛ عبد الله وآخرون، رؤية إقليمية، 17-18.

85 يُستخدم الاختصار الميم LGBTQIA+ (مثليات، مثليون، ثنائيو الجنس، متحولون جنسياً، شاذون، ثنائيو الجنس، لاجنسيون، +) في هذا التقرير ليعكس تنوع التوجه الجنسي والهوية الجندرية والتعبير عنها والخصائص الجنسية (SOGIESC) وطبيعتها المتطورة. ويُشير استخدام علامة "+" إلى أن الحروف والمصطلحات المحددة لا تُعبّر عن جميع الهويات والتجارب، لا سيما في المناطق التي تُستخدم فيها مصطلحات ثقافية أو غير غربية. وفي السياقات المتأثرة بالنزاعات، تكون البيانات المتعلقة بأفراد مجتمع الميم+ محدودة للغاية بسبب انتشار التمييز والتجريم وانعدام الأمن. ويُبرز هذا التجاهل الحاجة إلى نُهُج شاملة تُدرك مواطن الضعف المتقاطعة، مع تجنب افتراضات التجانس داخل المجتمعات.

86 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

87 حمادة، "مدونة من السودان: الثورة السودانية: نضال من أجل حقوق مجتمع الميم؟" معهد كريس ميشيلسن (٢٠١٩)، https://www.cmi.no/publications/7200-blog-from-sudan-the-sudanese-revolution-a-fight-for-lgbtqi-rights.

88 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 13، كامبالا، 22 نوفمبر 2024.

89 ذات المرجع

90 مقابلة المُخبر الرئيسي رقم ١٨، القاهرة، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤؛ "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، المُعتمدة في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦، سلسلة المعاهدات ٢٥١٥ (ديسمبر ٢٠٠٦): ٣؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، "اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٤"، https://social.desa.un.org/issues/disability/events/international-day-of-disabled-persons-2004؛ مقابلة المُخبر الرئيسي رقم ١٨، القاهرة، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤؛ التحالف العالمي للصحة السلوكية والعدالة الاجتماعية، "قرار بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (أغسطس ٢٠١٨)، https://10/GA-Resolution-CRPD-2018.pdf/www.bhjustice.org/wp-content/uploads/2021. لقد أوقف الانقلاب والصراع المسلح العديد من الجهود المبذولة لسد هذه الفجوات من خلال الحوارات بين الأجيال وبرامج الإرشاد. على سبيل المثال، يسّر تحالف من الجماعات النسائية، نساء المجموعات المدنية والسياسية السودانية (MANSAM)، الحوارات بين الأجيال كوسيلة للإرشاد، مما سمح للنساء الأكبر سنًا بالبقاء منخرطات. عزت إحدى المشاركات نجاح هذه الحوارات إلى تهدئة مخاوف الأجيال الأكبر سنًا من عدم أهميتها: "في السودان... يحتكر الناس الأماكن ولا يرغبون في المغادرة لأنهم يشعرون بأنه ليس لديهم مكان يذهبون إليه. لذا، لكي تتقدم... عليك أيضًا تغيير عقليتهم".

91 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 6، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024.

92 ذات المرجع

93 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 8، عبر الإنترنت، 1 نوفمبر 2024.

94 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 17، القاهرة، 26 نوفمبر 2024.

95 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 4، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

96 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 3، عبر الإنترنت، 24 أكتوبر 2024.

97 المقابلة مع المخبر الرئيسي رقم 16، القاهرة، 25 نوفمبر 2024؛ المقابلة مع المخبر الرئيسي رقم 13، القاهرة، 22 نوفمبر 2024.

98 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 6، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024.

99 مزن النيل، "تطور القوى السياسية الشعبية في السودان"، تقرير الشرق الأوسط 301 (2021)، https://merip.org/2021/12/the-evolution-of-sudans-popular-political-forces/.

100 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 7، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024.

101 مزن النيل، "لا يمكن أن يكون هناك سلام في السودان دون التمكين الديمقراطي لشعبه"، جاكوبين، 5 ديسمبر 2023. https://jacobin.com/2023/05/sudan-war-diplomacy-democracy-organizing-neighborhood-resistance-committees.

102 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 20، القاهرة، 27 نوفمبر 2024.

103 ذات المصدر. انظر أيضًا إلى ليم وإلمكي، ورقة موقف، قيد النشر.

104 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كامبالا، 23 نوفمبر 2024.

105 ليم وإلمكي، ورقة موقف، قيد النشر.

106 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كامبالا، 23 نوفمبر 2024.

107 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 2، عبر الإنترنت، 27 أكتوبر 2024؛ مقابلة المخبر الرئيسي رقم 20، القاهرة، 27 نوفمبر 2024.

108 كالكيدان بيبلتال وباسيلو روكانغا، "عدد القتلى في السودان أعلى بكثير مما ورد سابقًا - دراسة"، بي بي سي نيوز، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤، https://www.bbc.com/news/articles/crln9lk51dro

109 لجان المقاومة هي تجمعات فضفاضة تشكلت في الأصل حول الأحياء. وتُعرف إلى حد كبير بأنها حركات معارضة مدنية تعمل على سدّ فجوات الحماية وتعزيز الوعي بالممارسات والعمليات الديمقراطية. انظر إلى صالح مصطفى ومرافي الباهي، "ديناميكيات حركة لجان المقاومة في ظل التحديات الراهنة للانتقال الديمقراطي في السودان"، المجلد 8، العدد 2، مجلة اللقاءات الاجتماعية (2024): 35-68؛ عايدة أبشر، لجان المقاومة ومستقبل السودان السياسي، موجز سياسات السودان (إدنبرة: منصة أدلة السلام وحل النزاعات، 2023).

110 راينا ألكسندر، "حتى الدبابة لا تستطيع إيقاف بزوغ الفجر: لجان المقاومة والتغيير في السودان المتحارب"، المعهد الجمهوري الدولي، 2 أغسطس/آب 2023. للسودان تاريخ طويل وغني في النشاط المجتمعي والمساعدة المتبادلة، لا سيما أنه قائم على فكرة "النفير" - وهو مفهوم سوداني يعني "دعوة للتعبئة"... [إنه] دعوة اجتماعية لأفراد المجتمع المحلي للتجمع لدعم بعضهم البعض والانخراط في ممارسة الرعاية المجتمعية". مايك جيفنز، "النفير السوداني: تعبئة الموارد من أجل بقاء الشعب السوداني وتقرير مصيره"، لجنة الخدمة الوحدوية العالمية، 11 يوليو/تموز 2024.

111 مارغريتا بيلجيويوسو وآخرون، "ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركات الاجتماعية اللاعنفية في محادثات السلام؟" معهد الولايات المتحدة للسلام، 8 أغسطس/آب 2024.

112 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

113 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كامبالا، 23 نوفمبر 2024.

114 سارة عباس ومصعب عبد الهادي، غرف الاستجابة للطوارئ في السودان: نظرة عامة وتوصيات، النشر رقم 13 (وحدة تنسيق الأزمات السودانية: يونيو-نوفمبر 2023)، 12، https://shabaka.org/sudan-programme/resource/sudans-emergency-response-rooms-overview-and-recommendations-sccu-publication-13/.

115 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كامبالا، 23 نوفمبر 2024.

116 ذات المرجع

117 ذات المرجع

118 عباس وعبد الهادي، غرف الاستجابة للطوارئ في السودان، 7.

119 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كامبالا، 23 نوفمبر 2024.

120 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

121 المقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

122 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 14، كامبالا، 23 نوفمبر 2024.

123 مجموعة نقاش مركز، كمبالا، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

124 مقابلة المخبر الرئيسي رقم 7، عبر الإنترنت، 18 أكتوبر 2024. تم إضافة التأكيد.

125 شبكة المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، في فجر السودان ما بعد الثورة، 2021.

126 المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، رسالة إلى حكومة السودان، ولايات المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، 4 SDN/AL 2023، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2023، https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28543.

EUROPEAN
INSTITUTE
OF PEACE

European Institute of Peace
Rue des Deux Eglises 25
1000 Brussels, Belgium

www.eip.org
info@eip.org